



تعزيز مكانة المرأة في الأردن من خلال المناصرة ضد زواج القاصرين/ات، وتشجيع الذكورية الإيجابية

ورقة حقائق للشراكة بين اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الأردن و البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية

وسيتبع ذلك تدريب للمتدربين يستهدف المستشارين المدرسين، وبرنامج حول الذكورية الإيجابية يستهدف 1800 شاب وشابة بين 14 و 17 عامًا في 60 مدرسة على الأقل في الأردن وفي 3 جامعات مختارة. كذلك، ستدعم اللجنة جهود مراجعة المناهج في المدارس الرسمية لتعميم المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاجتماعي، بالتعاون مع المركز الوطني لتطوير المناهج ووزارة التعليم.

2. تحسين قدرات اللجنة وشركائها في إدارة التدخلات المتعلقة بالنساء

بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان، ستزود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة 90 موظفًا على الأقل من منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية جلسات تدريبية حول العواقب الاجتماعية، والطبية، والنفسية، والاقتصادية وغيرها لزواج القاصرين/ات، وستزودهم بمهارات للتأثير في المواقف، والمعرفة، والممارسات في مجتمعاتهم. كذلك، سيعطى تدريب للمتدربين لشركاء اللجنة ومجموعة العمل حول المساواة الجندرية وتعميم المنظور الجندري التي تضم الوزارات المعنية، والمنظمات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني الخاصة بالمرأة. كما أن اللجنة ستجري مسحًا حول الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في هذا الإطار على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

المدة: 2020 - 2022

الميزانية: 2,115,243 يورو

المنطقة الجغرافية: مختلف أنحاء الأردن

مجال عمل البرنامج الإقليمي للتنمية والحماية: المناصرة

المستفيدون المباثرون:

- 1800 طالب بين 14 و 17 عامًا
- 300 طالب جامعي
- 60 مستشارًا مدرسًا

الفئات المستهدفة:

- النواب وصانعو السياسات
- قضاة الشريعة وأعضاء لجان الوفاق الأسري والدعاة
- وزارتا الصحة والتعليم، والمركز الوطني لتطوير المناهج، والأوقاف
- المجلس الأعلى للسكان
- منظمات غير حكومية، ومنظمات غير حكومية دولية، ومنظمات مجتمعية

الأهداف والأنشطة

يهدف المشروع بشكل عام إلى المساهمة في تأمين بيئة آمنة للنساء والفتيات في الأردن من خلال منع الممارسات السلبية التي تركز على زواج القاصرين/ات واعتباره شكلاً من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. يهتم المشروع بتحقيق ثلاثة أهداف:

1. التأثير إيجابًا على قدرات المساهمين ومواقفهم وإلمامهم بتطبيق القوانين والممارسات المرتبطة بزواج القاصرات

ترعى اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة إلى دعم المحاكم الشرعية في الأردن في الحد من الموافقات الاستثنائية على حالات زواج القاصرين/ات، من خلال تدريب 25 قاضيًا لإطلاعهم على عواقب زواج القاصرات، وذلك بالتنسيق مع المعهد القضائي الأردني. سيخضع أعضاء الشبكة الشريكة للجنة لتدريب كي يركزوا تدريجيًا مماثلًا لـ 20 منظمة مجتمعية على الأقل ضمن مجتمعاتهم.

2. تحسين مواقف المجتمعات تجاه موضوع زواج القاصرات وغيرها من المسائل المتعلقة بالتنوع الاجتماعي

ستطور اللجنة رزمة أدوات حول أساليب الذكورية الإيجابية، وستطلق حملات مناصرة على صعيد مجتمعي حول هذه الأساليب،